

## المرأة في فكر الإمام الراحل

# المرأة مُكلّفة كالرجل في حماية مكاسب الثورة الإسلامية

إلهام هاشم

قضية المرأة في نظر الإمام الخميني الراحل، لا تتعد عن نظرتة الكليّة للمجتمع المسلم، فهي تحضر في مسؤولياته كافة، والمرأة جزء لا يتجزأ من خطابه الفقهي والفكري، وتتواجد في نتاجاته المتعدّدة، وقد شهد الحضور الدائم للمرأة في فكر الإمام الخميني، ففترات مُركزة بين حين. وقد تميّز نهج الإمام الراحل عن التوجهات الإسلامية الأخرى التي كانت تعتقد إنّ الإسلام بالرغم من أنه قد حرّر المرأة ومنحها حقوقها، لكنها لم تُفسّر كيف تنتقل هذه القناعات العامة الى ارض الواقع.

وبالتالي فقد درس الإمام الخميني قضية المرأة دراسة وافية، وكان حديثه عن المرأة المسلمة بصورة عامة، محوراً دائماً في رسائله وكتبه وخطبه المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية.

فالإمام الراحل كان مقتنعاً بأنّ الدين الإسلامي منح النساء اهتماماً فائقاً يكاد يفوق اهتمامه بالرجال، حيث أكد في أكثر من حديث تلفزيوني وإذاعي وصحافي جواباً على الأسئلة التي كانت تُوجّه إليه، عمّا ستؤول إليه أوضاع المرأة في ظل الجمهورية الإسلامية، على حقوق المرأة إنطلاقاً من نظرة الإسلام إليها وإحترامه الخاص لها.

وما يجدر الالتفات إليه في هذا المجال، هو الحضور الراسخ والفاعل للنساء في ساحة الكفاح قبل إنتصار الثورة الإسلامية، وذلك في مقاومتهم الصامدة لضغوط نظام الشاه وقمعه لعوائلهن، وتحملهنّ المشاكل والأخطار وتشجيع أبنائهن وأزواجهن وترغيبهم بالمقاومة، وتقديم المساعدات لهم في هذا الشأن، كل ذلك كان عاملاً مشجّعاً في استمرار المسيرة نحو إنتصار الثورة في نهاية المطاف.

وفي الواقع لولا هذا الثبات والصمود، ولولا تشجيع النساء للمجاهدين، ودعمهن لهم، لما كانت هذه المقاومة قد كواصلت، ولما ترعرعت هذه الجذور التي صنعت الثورة.

وإستمرّ هذا الوجود النسوي في المجال السياسي بعد انتصار الثورة المضطّرة، وكان توجّهنّ اليوميّ نحو مقرّ إقامة الإمام في العاصمة طهران، وفي قم قمن وبكل حزم القائد الذي كان يعرف معانات وآلام شعبه، وكُنّ يبكين له الاحترام من أعماق وجودهن ويطعن أوامره بدقّة.

ولقد سعت النساء جنباً إلى جنب الرجال في إعادة إعمار البلاد، وأقدمت الجمعيات النسائية وبالأخص (جمعية نساء إيران) على حضّ النساء على الإنخراط في منظمة (جهاد البناء)، حيث قدر الإمام الخميني هذا الدور الذي تبوأته النساء وأكد عليه في خطبه وأحاديثه، وكذلك فعل رموز الثورة الآخرين، فما من بيان أو خطاب ألقى أو كُتب في إيران بمناسبة إنتصار الثورة، أو في المناسبات الدينية والسياسية المتعدّدة إلا ودُكر فيه، دور المرأة في إنجاح الثورة وبقائها. وكان الإمام يشبه نساء الثورة - دائماً - بنساء الصدر الأول للإسلام من حيث مشاركتهنّ في الجهاد، وأساهمهنّ في تقرير مصير وطنهنّ، وبعد عدّة أعوام من إنتصار الثورة، قارن الإمام بين ما كانت عليه أوضاع النساء قبل الثورة وما صرُنّ إليه من عزّة وكرامة، إذ ثمن الإمام الخميني الراحل وقادة الثورة منذ البداية، الدور الذي جسّدته المرأة الإيرانية المجاهدة في مرحلة النضال وبعد انتصار الثورة، وأدركوا كثرة المشاكل التي كانت تعاني منها المرأة في المجتمع، ورأى الامام أنّ أهم الخطوات التي من شأنها أن ترقى بمستوى النساء الإيرانيات وإستعدادتهنّ العديدة في المجتمع الإسلامي، من خلال طرح الأفكار الإسلامية الأصيلة لكي تستفيد منه النساء أجمع، وإنشاء منظمات نسائية إسلامية هادفة، لدراسة النواحي الحقوقية المختلفة، والمشاكل التي تعاني منها النساء.

ففي العام ١٩٨٦م، تمّ تأسيس (جمعية النساء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية). وكان من غايات وأهداف هذه الجمعية المهمة، الإرتقاء بشخصية المرأة الثقافية والفكرية والعلمية في حدود الاهداف الإسلامية المقدّسة، والعمل لتحقيق مطالب وحقوق المرأة وتنشيط موقعها الأساسي في العائلة والمجتمع، ورفع مستوى النساء في الأنشطة الاجتماعية الهادفة السليمة، ودعم الحركات النسوية الأصيلة والنزيهة في شتى أنحاء العالم.

وكانت النساء المسؤولات والمعنيات يقمن بزيارات - بين الأونة والأخرى - إلى مختلف البلدان للاطلاع على تجارب الشعوب في الميادين والحقول الاجتماعية والتربوية، ولعرض تجارب المرأة الإيرانية ورؤى الحكومة الإسلامية الرشيدة.

وفي أوائل العام ١٩٩١ تمّ تأسيس (مكتب شؤون المرأة)، كمركز أوجد ترتبط به جميع الجمعيات والمنظمات النسائية، حيث قام هذا المكتب خلال السنوات الأخيرة بإعداد ونشر الأبحاث المختلفة حول: المرأة والصحة، أوضاع ربات البيوت، الإستخدام والعمل، المساهمة السياسية، الرياضة، وأقيم مصرف معلومات ضخمة ومكتبة كبيرة حول القضايا النسائية المُلحة، كما أصدر مكتب شؤون المرأة أكثر من خمسين مطبوعة متنوعة تعالج مواضيع تخصّ المرأة والطفولة.

ولم ينس الإمام الراحل التأكيد على أنّه من الفروض على الجميع، رجالاً ونساءً التّدخل في القضايا السياسية والقضايا الاجتماعية والنظر فيها، ومراقبة المجلس وأعمال الحكومة وإبداء وجهات نظرهم فيها، وفي التحضير لانتخابات المجلس التشريعي، وحثّ الإمام الراحل، النساء على أن يصبحن فاعلات في العملية الانتخابية كالرجل، لأنّ مستقبل إيران، مستقبل الجميع رجالاً ونساءً، ولأنّ الإنتخابات هي التي تقرّر - بالفعل - طبيعة عمل مجلس الشورى؛ ولأنّ الانتخابات هي التي ينبغي لها أن تحدد سياسة البلاد في الداخل والخارج. كما ينبغي أن يكون للنساء دوراً فاعلاً في تركية الأشخاص المؤهلين والصالحين للدخول إلى المجلس.

ولاريب إن مسؤولية المرأة في مجلس الشورى مسؤولية نوعية، فهي إضافة إلى دورها في مناقشة القضايا القانونية والسياسية وغيرها من القضايا المهمة، عليها أن تطرح مشكلات المرأة ومعاناتها المتواصلة في المجتمع، وأن تقترح مشاريع القوانين التي تساهم في إزالتها بالمرّة.

وبذلك كانت إلى جوار كل واحد من الوزراء، مستشارة خاصة في وزارته للتعاطي في شؤون المرأة، لأن إزالة التمييز الاجتماعي بحقها أصعب كثيراً من محو التمييز القانوني. وقد تأسس (مكتب مشاركة المرأة)، ودوره دراسة مستوى مشاركة النساء في البلاد، كما يهدف إلى رفع مستوى المشاركة النسوية، وخاصة من النساء اللواتي يُسمح لهنّ مزاوله جميع الحقوق والميادين وتعزيزها.

وقد بلغ عدد اللواتي تولين منصب مدير عام في وزارات الحكومة، عدة آلاف من النساء من إجمالي عدد المدراء العاميين البالغ ٥٠٠٠٠ مديراً، أغلبهن في رئاسة الجمهورية ووزارة الصحة والصيدلة والاقتصاد. وراحت أعمار المديرات ما بين ٣٠ و ٤٨ سنة، وبلغت نسبة الإيرانيات اللواتي تولين منصب وزير ونائبة وزير ٦% من إجمالي شاغلي هذه الوظيفة الحساسة في الوقت نفسه.

أما مستوى الأمية في إيران فقد كان مرتفعاً ارتفاعاً مشهوداً على الرغم من مزاعم النظام البائد وكلامه على العصرية والتحديث وغير ذلك، وطموحه لجعل إيران دولة تقف في مستوى الدول الكبرى.

والمعروف أن الدستور الإيراني أكد على دور الحكومة في توفير الفرص التي تتيح للمرأة التعلّم وتطوير نفسها وإعمال فكرها الوقّاد.

وفي الوقت نفسه شدّد قادة الثورة جميعاً دون إستثناء على أهمية وظيفة المرأة في الأسرة وفي المجتمع كونها مربية الأجيال.

وكان الإمام الخميني قد إرتأى منذ البداية بوجود ملاحظة بعض الخصائص والعمل بها، مثل الإرتقاء بمستوى ثقافة المرأة وتعليمها، لأنّ النساء كنّ أدنى من الرجال ثقافة على الدوام، ومحرومات من الثقافة الإسلامية الحقيقية، والعودة إلى الذات، أي أن تبرأ المرأة من الاعتقاد الخاطي عن نفسها والذي حملتنا إياه الثقافة الغربية المنحلة.

وكان الإمام الراحل يرى دائماً إنّ المرأة في جميع مراحل حياتها، ينبغي أن تعيش كإنسان كامل، وبإمكانها أن تصبح كالرجل، عالمة وفيلسوفة ومخترعة وعنصرأ نافعاً في الحقوق الإدارية والسياسية والحكومية، حيث واصل قادة إيران التأكيد بصورة مستمرة على ضرورة التعليم وأهميته، لأنّ مشكلة الأمية لم يكن حلّها يتم في عقد أو عقدين من الزمان. ولقد تبين منذ الأيام الأولى للإنتصار المبارك إن عدد الطبيبات ضئيل جداً، ومنحصر في المدن الكبرى من البلاد، لذلك حتّ الإمام النساء في وقتها على الإنخراط في جميع الميادين التخصصية وبالذات العلمية والصحية.

كما طالبت لجنة التعليم العالي في المجلس الثقافي - الاجتماعي للنساء، برفع الإجحاف الموجود بحق النساء لمتابعة التحصيل في أكثر الأقسام الجامعية وتربية عناصر ملتزمة للدخول إلى الجامعة أيضاً.

وارتفعت كمية الكتب التي تصدر سنوياً عن دور النشر العامة والخاصة في إيران المتعلقة بالنساء، والتي تعالج مواضيع عامة بالإنسان ومواضيع خاصة بالأسرة والمرأة والطفل والصحة النفسية والجسدية، وموقع النساء في الحروب، والنساء المكافحات في التاريخ، فضلاً عن الكتب المترجمة في الأدب والسياسة والاقتصاد والفن.

أما بالنسبة إلى المجلات والصحف، فقد أعلنت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي عن صدور ١٠٠ ترخيصاً لنشر مجلات وصحف بإدارات نسوية في السنوات العشرة الأخيرة، كما أصدرت الوزارة ٦٠ ترخيصاً لنشر كتب المثقفات الإيرانيات، وقد صنّفت أكثر من ألف امرأة آثاراً بأشكال مختلفة شقّت طريقها إلى دور النشر. وفي الحقل الأدبي أصدرت النساء الإيرانيات ٤١٠ كتاباً تضمنت ٣١٠ أعمال أدبية رائعة وإبداعية.

ومما يلفت للإنتباه إن الدستور الإيراني يكفل التساوي أمام القانون وعلى حدّ سواء، إذ يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية في العمل والتعليم المجاني وتقديمات الضمان الاجتماعي.

وكان الإمام يطلب من نساء إيران كافة وبخاصة اللواتي يتولين مسؤوليات ثقافية وعلمية أن يتحرّكن في ظل القيم الإسلامية الحقّة وأن يرعين الحجاب التام في كافة نشاطاتهن الثقافية والاجتماعية والسياسية.

ومهما يكن من شيء، فقد أعطى الإمام الخميني، المرأة دفعة، عندما قال فيها مدحاً لم يقله أحد في آية إمرأة من قبل، فهي عنده: (نصف المجتمع، وتشارك الرجل في نصفه الثاني) وكذلك (المرأة كالقرآن، كلاهما أوكل إليه مهمة صنع الرجال)، ويحيل لها الفضل الكبير في الإنتصار بقوله: (إن إنتصار الثورة كان هدية النساء لنا قبل أن يكون حصيلة جهاد الرجال).

فالثورة الإسلامية الإيرانية إنتصرت، وأفكار الإمام الراحل أثبتت أن تعاليم الدين بمقدورها أن تبعث الحركة والنشاط في الأمة وتقودها نحو الإصلاح السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، انبرت المرأة المسلمة للإنخراط في شتى الحقول الاجتماعية، من خلال التآسي بقدوة صالحة، وهي سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء (عليها السلام)، والاستفادة من الدعم المتواصل الذي كان يقّده الامام القائد، وإشادته بمكانة ومقام المرأة النابع من تعاليم القرآن الأصيلة، فحققت المرأة الإيرانية بذلك، نجاحات تلو النجاحات في المجالات التعليمية والاجتماعية والصناعية والبحثية. وكان لها الكم الهائل من الابتكارات والإبداعات والإختراعات، ويظهر ذلك بوضوح، من خلال تزايد معدل نجاح المرأة في المسابقات العلمية والجامعات وحضورها الملفت في تأسيس وإدارة المؤسسات الاقتصادية والتعليمية، فنسبة النساء الخريجات في قسم من الإختصاصات تتجاوز ال ٧٠% بحسب الإحصاءات المتوفرة.

وعقيدة الإمام الخميني ونظريته في التكليف تدل على ان المسلمين مكلفين - رجالاً ونساءً - بالمشاركة عكس العملية الرائجة في الحضارة الغربية المعاصرة التي تعتبر المشاركة، حق شعبي بينما يعتبر المشاركة الشعبية في الساحة ترتبط بالحكومة المسؤولة، وهي واجب شرعي لا يمكن التغاضي عنه، وإن عزوف الرجال عن المشاركة في المواقع الهامة للمسؤوليات الحساسة التي ينبغي عليهم المشاركة فيها، يعدّ من الذنوب التي لا تغتفر، حيث إن الإمام في وصيته، أكد على المساهمة في الأمور الاجتماعية والسياسية وهي ضرورة ملحة لكل شرائح المجتمع، وحتّ دوماً على مشاركة المرأة والشباب وبقية شرائح المجتمع، مثلما يؤكّد اليوم سماحة القائد السيد علي الخامنئي على أهمية مشاركة المرأة وبإستمرار في الساحة، وحضور المرأة المثقفة الواعية في النهضة الإسلامية، ويعتبر عدم المشاركة الشعبية في الشؤون الحكومية والسياسية، وانطواء الشعب وبعده عن الحكومة، يفتح الأبواب بوجه القوى الاستعمارية الغربية للتدخل في شؤون البلاد، والهيمنة على مقدرات البلاد وثرواتها. وتعبير آخر، يعتقد الإمام الراحل إن الاستقلال الاقتصادي و السياسي للبلاد، مرتبط بمشاركة الشعب الواسعة في النشاط الحكومي والسياسي للبلاد، من منطلق حديث النبي (ص): كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته. هذه المشاركة التي لا تقتصر على عنصر وجنس معين .

والمشاركة السياسية حق متوفّر لجميع فئات الشعب، رجالاً ونساءً، ويستطيع الكل، الاستفادة من هذا الحق، ولا يحق لأي كان سلبهم إياه .

ومن الحقوق الأخرى التي يوفّرها الدين الإسلامي للإنسان، هي حق تقرير المصير الذي هو حق وهبه الله عزّ وجلّ للإنسان المسلم، وإن إحدى أهم موارد الاستفادة من هذا الحق، مشاركة الأفراد في ادارة أمور المجتمع، وبحق للنساء ذلك بكل تأكيد.

ومن هنا فالمشاركة في القضايا السياسية مثل الانتخابات، التي يعتمد عليها استقلال النظام وقوة الشعب وعظمته، هو حقّ مكفول للأمة الإسلامية ومن ثمّ التكليف، أي إن تنفيذه واجب على الجميع، لذلك نلاحظ إن القرآن الكريم، يُخاطب الرجل والمرأة معاً، ويحملهما المسؤولية أمام المجتمع معاً، ويدعوهما إلى

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمشاركة في الأمور الاجتماعية والسياسية، وعدم ترك الساحة الاجتماعية والسياسية، من أجل الوصول إلى السعادة والكمال في المجتمع الإسلامي.